مجلة
الجامعة
العدد 31

نشرية إخبارية دورية تصدر عن جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة.....جوان 2014

تظاهرات علمية

Soutenir la conduite des processus de l'amélioration continue

مدير الجامعة يشرف على انطلاق الدورة التكوينية الثانية لفائدة الأساتذة الجدد

الأديب الشاعر عز الدين ميهوبي يحل ضيفا على جامعة 20 أوت 1955

فهرس العدد 31

جديد الجامعة ص04

التظاهرة العلمية.....ص19/05

مع تحيات طاقم المجلة

مدير المجلة

الأستاذ الدكتور:

قـــــوادرية عـــلي

مدير الجـــــامعة

تحت إشراف

الدكتور: حـــداد سليم

نائب المدير المكلف بالتنمية

الاستشراف و التوجيه

هيئة التحرير

تبـــاني إلـــهـــام

لـــــعـــــويرة دلال

لـــــعـــور عبدالله

تصميم و إنجاز

تبـــاني إلـــهـــام

تصـــوير

يـــونس ضر يف

Site Web:
www.univ-skikda.dz

الهاتف:
038 72 31 52
038 72 31 53

الفاكس:
038 72 31 50
038 72 31 63

نشرية دورية تُعنى بتغطية التظاهرات العلمية و النشاطات الثقافية، إضافة إلى مشاركات الأسرة الجامعية (أساتذة، موظفين و طلبة).

تعزية

ببالغ الحزن و الأسى تلقت أسرة مجلة الجامعة نبأ وفاة الزميل قنون أحمد بعد معاناته من مرض عضال و عليه نتقدم نحن أسرة المجلة بالنيابة عن عمال و أساتذة الجامعة بالتعازي الحارة لأسرة الفقيد راجين من المولى أن يدخله فسيح جنانه.

كما تلقت نبأ وفاة كل من:

والد الزميل بومصران كمال

والد الزميل قيرة كمال

والدة الزميل خرفان سليم

والد الزميل بوطبة سليم

والد الزميل عنقاق السعيد

لا يسعنا نحن طاقم مجلة الجامعة و نيابة عن الجميع ، مؤمنين بقضاء الله و قدره، إلا أن نتقدم بتعازينا الخالصة لزملائنا و ذويهم ، راجين من الله عز وجل أن يسكن فقداهم فسيح جنانه ، و أن يتغمدهم برحمته الواسعة .

" إنا لله و إنا إليه راجعون"

Soutenir la conduite des processus de l'amélioration continue

Comment soutenir la conduite des processus de l'amélioration continue en cours ? est l'une des questions où laquelle Mr. Jean Jacques BOUCHOT expert en assurance qualité a essayé de répondre durant l'atelier de formation organisé du 22 au 24 avril 2014 au profit des responsables de l'assurance qualité de l'université 20 Aout 1955, sur:

- Ingénierie de la formation-définition et usage ;
- Ingénierie de la formation et formation à la qualité;
- Quels principes d'assurance de la qualité pour l'ingénierie de la formation ;

A partir du mot ingénieur passant par le mot ingénierie la démarche qualité sert à résoudre un problème, car l'ingénierie est définie comme l'ensemble de fonctions qui permettent à passer à l'action.

Mr J.J BOUCHOT a soulignée l'importance d'un observatoire des métiers au sein de l'université à l'instar de l'université de Tlemcen et de Constantine . son rôle est de définir les différents métiers demandés par l'environnement socio économique et adapter les formations offertes par l'université avec ces besoins.

Selon Mr. J.J Bouchot le concept ingénierie passe par tout dans l'université, il concerne les différentes missions y compris l'ingénierie de la formation qui se déroule à travers (07) sept éléments comme suit:

Ingénierie des compétences,
Ingénierie de l'évaluation,
Ingénierie de la communication,
Ingénierie financière,
Ingénierie documentaire,
Ingénierie didactique,
Ingénierie pédagogique,
Ingénierie du plan du projet de formation,

Et pour arriver à appliquer ce processus, vous devez possédez un certain nombre de compétences, qui s'accumule au fil des années grâce à une formation continue qui s'inscrit dans le cadre de l'amélioration continue surtout pour le responsable de l'ingénierie de la formation.

مدير الجامعة يشرف على انطلاق الدورة التكوينية الثانية لفائدة الأساتذة الجدد

نشط صبيحة يوم الإثنين 07 أفريل 2014 رئيس جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة الأستاذ الدكتور علي قوادرية محاضرة تحت عنوان **" نظريات التعلم"** ، و ذلك في إطار الأيام التكوينية المنظمة لفائدة الأساتذة الجدد ، و قد تطرق من خلال مداخلته إلى مختلف أنواع طرق التعلم و قد ركز على النوع الإجتماعي البنائي socioconstructiviste أو المقاربة بالقدرات، حيث بين المتحدث دور كل من الأستاذ و الطالب ليعطي الأستاذ الدكتور علي قوادرية بعض التعريفات للقدرات و من خلال مخطط لخص معناها من أجل توضيحات أكثر. و قد تلقى الأستاذ الدكتور علي قوادرية العديد من الأسئلة و الاستفسارات من طرف الأساتذة الحضور للحصول على شروحات و نصائح تفيدهم في مشوارهم المهني مستقبلا.

الأديب الشاعر عز الدين ميهوبي يحل ضيفا على جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

مدير الجامعة يكرم الأديب عز الدين ميهوبي

جئت عراف المدينة
شارع يعبرني
عاشقة تلقي بظل ذابل من خلف شباك
و أم قمطت طفلا بأهدابي ...حزينة
هذه أرصفة تقرأ يومي
جئت عراف المدينة
حاملا رؤيا ابنتي
... قالت أبي شفتك بنومي
قلت حقا م الذي شفته أحك لي
قالت و كم تدفع لأحكي ؟
قلت هل تكفيك بوسة أم تريدين من السوق عروسة
ضحكت مني و قالت حافي الرجلين تمشي
بين أفراح و نعش
و على رأسك حطت قبره
قلت يكفي يا ابنتي
قالت و طارت نحو هذي المقبرة
و أشارت لعيوني ...ثم نامت
أطفأ الحزن فوانيسي فأغمضت يدي و توضأت بدمعي ثم صليت علي...
ذات سبت أنشدت زينب في موكب أطفال الحواري قسما
سمعت في آخر الشارع ضلا أخرس الصوت
يغني فأشهدوا
فأعارته فما و بكت زينب
عادت تتهجى بيدها قسما
صاحبي أحمد مثلي
يعشق الحلوى و أفلام الأغاني
زارني يوما رآني
باحثا عن وطن ضيعته بين الثواني
قال وعد منك نعي في صحيفة
و احتسى قهوته ثم مضى كالبرق
قالوا بعد يوم سكنت أحشائه الحرى قذيفة
فتشوا جيب صديقي
وجدوا صورة طفل و قصاصات جرائد
و أغاني و قصائد
وجدوا قنديل زيت من حبيبات الرماد
فتشوا أضلاعه لم يجدوا شيئا سوى تنهيدة
آه ...بلادي

هي مقاطع من قصيدة اللعنة و الغفران التي أمتع بها الشاعر و الأديب و الكاتب عز الدين ميهوبي مسامع أساتذة و طلبة كلية الآداب و اللغات الأجنبية يوم 30 أفريل 2014 بقاعة المحاضرات بالمكتبة المركزية .
عز الدين ميهوبي تحدث عن حياته ، بداياته ، التحاقه بالمدرسة و الظروف التي عاش فيها ، تحدث عن تدرجه الدراسي و مؤهلاته العلمية و النجاحات التي حققها بعد توليه مناصب هامة في الدولة :
فمن 1986 إلى 1990 عين رئيس المكتب الجهوي لصحيفة الشعب الجزائرية بسطيف .
من 1990 إلى 1992 رئيس تحرير صحيفة الشعب - أول صحيفة يومية بالعربية بعد استقلال الجزائر.
من 1992 إلى 1996 إدارة مؤسسة إعلامية خاصة (صالة للإنتاج الاعلامي والفني) مقرها بسطيف، أصدرت صحيفة "الملاعب "وبعض الكتب الرياضية .
من 1996 إلى 1997 مدير الأخبار والحصص المتخصصة بالتلفزيون الجزائري .
من 1997 إلى 2002 نائب بالبرلمان الجزائري(المجلس الشعبي الوطني) عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي .
من 2006 إلى 2008 مدير عام مؤسسة الإذاعة الجزائرية .
من 2008 إلى 2010 كاتب دولة للاتصال بالحكومة الجزائرية .
من 2010 إلى 2013 مدير عام المكتبة الوطنية الجزائرية .
من 2013 إلى يومنا رئيس المجلس الأعلى للغة العربية.

للكاتب و الشاعر عز الدين ميهوبي الكثير من المؤلفات و الإصدارات ندكر منها :
- **في البدء كان أوراس** ديوان شعر عام 1985.منشورات الشهاب، باتنة .
- **الرباعيات** ديوان شعر 1997 ، منشورات أصالة سطيف .
- **الشمس والجلاد** نص أوبيرت 1997، منشورات أصالة سطيف .
- **اللعنة والغفران** ديوان شعر 1997 ، منشورات أصالة سطيف .
- **النخلة والمجداف** ديوان شعر 1997، منشورات أصالة سطيف .
- **ملصقات** ديوان شعر 1997 ، منشورات أصالة سطيف .
- **خالدات** نصوص تمثيلية 1997 ، منشورات أصالة سطيف .
- **سيتيفيس** نص أوبيريت 1997 ، منشورات أصالة سطيف .
- **حيزية** نص أوبيريت 1997، منشورات أصالة سطيف.

الملتقى الوطني السادس

مشكلات الإسكان في المدينة الجزائرية المعاصرة بين تحديات الحاضر و تطلعات المستقبل

يومي 22 و 23 أفريل 2014

نظم قسم العلوم الاجتماعية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة بالتنسيق مع مخبر البحوث و الدراسات الاجتماعية على مدار يوميين كاملين فعاليات الملتقى الوطني السادس حول مشكلات الإسكان في المدينة الجزائرية المعاصرة يومي 22 و 23 أفريل 2014 ، والذي عرف حضورا مكثفا لأساتذة مختصين في علم الاجتماع تناولوا بالتحليل و النقاش أزمة السكن حيث تميل معظم الدراسات المعنية بالمدينة الجزائرية المعاصرة إلى استخدام عبارة الأزمة الحضرية للدلالة على تفاقم مختلف المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و الإدارية و الإنسانية و لعل من أهم هذه المشكلات الضاغطة التي أصبحت تؤرق المواطن و المسؤول على حد سواء هي مشكلة الإسكان التي تتجسد في اختلال العرض و الطلب على الوحدات السكنية، فضلا عن زيادة معدلات التزاحم و ارتفاع قيمة الأرض الحضرية، و اتساع نطاق الأحياء غير المخططة و المتخلفة، و عدم توفر الظروف السكنية الملائمة كان هذا مضمون إشكالية الملتقى.

بداية جلسات الملتقى كانت بمداخلة الأستاذ بودرمين محمد من مخبر البحوث و الدراسات الاجتماعية بعنوان إعادة تأهيل و تجديد منطقة الإسكان القديم لمدينة سكيكدة حيث قام بدراسة سوسيولوجية لحي ديدوش مراد الذي يمثل الشارع الرئيسي لمدينة سكيكدة دامت قرابة سنتين وكانت في مجملها تصبو إلى تحديد المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك القانونية التي تقف كمعوقات لتطور ظاهرة الإسكان في مدينة سكيكدة لمجموعة من الأبعاد ذات دلالة بالنسبة لهذا البحث مع العلم أن هذه الدراسة كانت ثنائية بهدف تحديد الأبعاد و الدلالات الاقتصادية و القانونية إضافة للبعد التقني وكان من انجاز المصالح التقنية على مستوى الشرق الجزائري ، ثم تساءل الأستاذ هل نحن حقا نعيش في مدن عقلانية ؟ هل المدن الجزائرية هي مدن عقلانية ؟ قد يصعب علينا في هذا السياق ونحن في إطار هذا الملتقى الإجابة عن هته التساؤلات لان

القول أننا نعيش في مدن عقلانية هو مجاملة للصواب والقول غير ذلك مجانب للصواب ايضا ، لابد من إجراء دراسات حقلية تبين هذا المعنى وهته الدلالة وهدا كان دافعا كمخبر للبحوث و الدراسات الاجتماعية لانجاز هته الدراسة و من جهة أخرى لإبراز دور الجامعة الجزائرية في التنوير الاجتماعي لان الكثير من علماء الاجتماع يسعون إلى نقد المجتمع للبحث عن أهم الاختلالات لإعادة التوازن للمجتمع وهته الدراسة جاءت في وقت يعرف فيه المجتمع الجزائري اختلال في الإسكان و الهدف الأساسي من هته الدراسة هو نقل الواقع و المعانات التي يعيشها سكان الحي و تقديم دراسة إلى الجهات المختصة و المسؤولين لإعادة النظر في البنايات الموجودة على مستوى الشارع و في ختام المداخلة قدم الأستاذ مجموعة من البدائل وأساليب لإعادة التأهيل و البناء و التقوية و الصيانة و الترميم البنايات الهشة .

المداخلة الموالية كانت للاستاد ماهر مرعب سرحان أستاذ من أصل عراقي يدرس في جامعة قالمة عنوان مداخلته الإسكان الحضاري في الجزائر و الذي اعتبر مشكلات الإسكان في العالم الثالث لا تلقى على عاتق الدولة فقط في توفير السكن الملائم و المجانى لكل الناس وهذا نوع من الاتكالية على حد تعبيره،و اعتبر تجربة الجزائر في ميدان الإسكان تجربة تستحق التقدير و الاحترام مقارنتا مع مجموع دول العالم الثالث و لا توجد دولة تقدم سكنات بهذا الكم و بهده الأسعار في كل الدول العربية و المشاريع المعتمدة في الجزائر معظمها يركز على المدن الجديدة حسب المعايير العالمية و هناك مواصفات و هناك مبررات لإنشاء هذه المدن .

مداخلة الأستاذة مليكة لبديري بعنوان الأسرة والسكن في الأحياء الجديدة الأبعاد الاجتماعية و الحضرية تحدثت فيها عن تنظيم المجال السكني بطريقة عقلانية محكمة حسب الممارسات الاجتماعية أو بالأحرى وظائف الحياة الاجتماعية الموضوعية الموجودة في الواقع الاجتماعي مع مراعاة الاحتياجات الأساسية للأسر يكفي لخلق علاقات اجتماعية و مجالية منسجمة من جهة، و يكفي لحل مختلف المشاكل الاجتماعية المجالية و المتمثلة في كل من صعوبة التكيف مع المجال السكني الجديد، التباعد الاجتماعي و الفوضوية العمرانية من جهة أخرى.

مداخلة الدكتورة فوزية بلعجـــــال بعنوان أهمية الديمغرافيا في التخطيط العمراني حيث بينت أن التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري تلزمه التخطيط عبر وضع سياسة سكانية تهدف إلى التحكم بالنمو الحضري، واحتواء مختلف الأزمات. ومشكلة السكن إحدى أهم الأزمات التي ما فتئت تتفاقم رغم الجهود المبذولة في هذا المجال. لكن بالنظر للأسباب وبعد تحليلها فان معالجة المشكلة تنبع من التشخيص الصحيح لمسبباتها. التي من أهمها التزايد السكاني الذي سبب ارتفاعا هاما في الكثافة السكانية في كامل المناطق الحضرية والمتواجدة على الشريط الساحلي للبلاد. أي المناطق التي يتمركز بها أهم وأقدم المدن الجزائرية والتي يزداد اكتظاظها عبر زيادة النمو الطبيعي للسكان، إضافة إلى أنها تعتبر أهم مراكز جذب لاحتوائها على المناطق الصناعية والتجارية الموفرة لفرص التشغيل، وأصبحت ملاذا للوفود الفارة من للأرياف في فترة العشرية السوداء نتيجة انعدام الظروف الأمنية فيها.

ورغم الانخفاض الملحوظ لمعدلات الخصوبة وبالتالي انخفاض معدلات النمو الطبيعي. إلا أن توافد جيل الانفجار الديمغرافي وبلوغه سن الزواج يزيد من حدة الأزمة خاصة مع سياسة التشغيل المتبعة وتوفير مناصب العمل للقضاء على ظاهرة البطالة من جهة، والتحولات التي تشهدها الأسرة الجزائرية بالتحول إلى الأسر النواة والاستقلالية في السكن من جهة أخرى. كلها عوامل تضاعف من الطلبات على السكنات ورغم البرامج المتبعة والمبالغ المرصودة لقطاع التعمير إلا أن الجهات المعنية تقف عاجزة لتلبية الطلبات المتراكمة والطلبات الجديدة على السكنات بكل أشكاله .

و من هنا فإن الأعداد المتزايدة من السكان تخلق بالتدرج طلبا كبير و متزايدا على الأرض مما يسبب بدوره ارتفاع قيمتها. و هناك عدة عوامل أخرى مساعدة تتمثل في ارتفاع معدلات الهجرة و الزيادة الطبيعية، فضلا عن زيادة حدة المضاربة على الأرض و سوء تخطيط و إنشاء المباني، و تردي البنية الإيكولوجية و قصور القوانين المنظمة لعملية التشييد و البناء.

و على هذا الأساس؛ تولي مختلف الدوائر العلمية و السياسية أهمية كبيرة للأبعاد الاجتماعية لظاهرة

الإسكان و تداعياتها. فالمكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته، و عاملا مؤثرا على صحته النفسية و الجسدية و الاجتماعية. و ليس من الصعب بحال من الأحوال تصور وجود علاقة ارتباط طردي بين النظافة و الصحة و احترام الذات و السلوك و الأخلاق من جانب، و بين مدى توفر الظروف السكنية الملائمة من جانب آخر.

و ضمن هذا السياق، تطرح الكثير من الافتراضات حول طبيعة الارتباط بين نسبة الوفيات و كثافة المسكن و معدلات التزاحم السكني، آخذين بعين الاعتبار حدة المشكلات المرتبطة بالكثافة و التزاحم، سواء على مستوى العلاقة الاجتماعية أو ظهور الأمراض الاجتماعية بشتى صورها و أشكالها. و بالمثل ترتبط مشكلة الجريمة و الاضطراب أيضا بالظروف غير الملائمة للإسكان.

و تتمثل أهم خطورة لمشكلة الإسكان في الأجزاء الشديدة الازدحام من المدينة و التي تعرف باسم الأحياء المتخلفة، كمناطق تجسد سوء الأحوال السكنية، و تصور المشكلة في أبعادها المختلفة. و تعتبر مشكلة المستويات السكنية من أكثر جوانب المشكلة أهمية، بل قد تفوق في خطورتها و أهميتها مشكلة ندرة أو ارتفاع تكاليفها و إيجارها. و على العموم، تجدر الإشارة إلى أن المشكلة السكنية هي مشكلة تمكين قطاع كبير من السكان يريدون العيش في وسط ملائم و مريح، دون إغفال أهمية الاستخدام العام للأرض و توفير متطلبات البنية الأساسية إلى جانب الاهتمام بمشاكل البيئة كالتلوث و الضوضاء. و هذا بطبيعة الحال، يتطلب الاهتمام أيضا بالأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و لايكولوجية في سياق تشريعات الإسكان و تخطيطه.

و على أية حال، بات واضحا أن مشكلات الإسكان الحضري آخذة في التعقد و التفاقم بفعل نقص الوحدات السكنية، و تفشي ظاهرة العشوئيات الحضرية و الإسكان غير المخطط و غياب السياسات الملائمة التي بإمكانها التحكم في مسارات الظاهرة السكنية و جعلها تتناسب مع الاحتياجات الفردية. و نتيجة ذلك أصبحت الأزمة السكنية تنتج عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي، كما تنتج شتى الأمراض الاجتماعية، سواء على مستوى مركز المدينة أو ضواحيها و أطرافها. و من المفيد هنا أن نفترض وجود علاقات سببية بين تنامي مشكلات الإسكان بمختلف أنواعه، و تزايد معدلات الانحراف و عدم الاستقرار و تهييج البيئة الحضرية.

الملتقى الوطني الأول حول

صورة المجتمع الجزائري من خلال المصادر المحلية و الأجنبية

يومي 28 و 29 أفريل 2014

شكلت صورة المجتمع الجزائري من خلال المصادر المحلية و الأجنبية موضوع الملتقى الوطني الأول الذي نظمته شعبة التاريخ لقسم العلوم الإنسانية ، التابع لكلية العلوم الإجتماعية و العلوم الإنسانية لجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة و ذلك يومي 28 و 29 أفريل 2014 بقاعة المحاضرات بالمكتبة المركزية.

هذا الموعد العلمي فتح المجال أمام الباحثين المختصين في تاريخ الجزائر و الأساتذة الذين جاءوا من مختلف الجامعات الجزائرية من أجل مناقشة أبرز القضايا الإجتماعية التي طبعت المجتمع الجزائري ، حيث سلط الضوء عليها بشكل كاف وذلك من خلال المداخلات القيمة التي تم عرضها و التي فاقت 60 مداخلة جاءت على شكل جلستين علنيتين و 4 ورشات ، و تناولت جلها المحاور المحددة من طرف اللجنة العلمية للملتقى و هي كالتالي :

المحور الأول : البنية الإجتماعية المكونة للمجتمع البدوي و الحضري (العناصر الأصيلة و الوافدة ، الأقليات الدينية ...).

المحور الثاني : أشكال التنظيمات و الهياكل الإجتماعية .

المحور الثالث: المجتمع الجزائري من منظور الرحالة المسلمين و الأجانب.

المحور الرابع: التراث الحضاري للمجتمع الجزائري (العادات و التقاليد، أنماط المعيشة...) .

المحور الخامس : الأزمات و المشاكل الإجتماعية التي واجهت المجتمع الجزائري و انعكاساتها .

و في ختام أشغال الملتقى خرجت لجنة التوصيات بخطة عمل من أجل تجسيدها في المستقبل القريب أو البعيد و تلخصت فيما يلي:

- تشجيع البحث نحو الدراسات المونوغرافية و كتب الرحالة عرب و أجانب و جزائريين و استخلاص جوانب تاريخية لا تزال غير مدروسة .
- طبع أعمال الملتقى و هو مطلب جماعي و جامعة سكيكدة

- ستركز على ذلك خاصة هذا الملتقى الوطني .
- اقتراح إعداد ملتقيات وطنية أخرى حول العديد من المواضيع يمكن حصرها في التاريخ الإجتماعي للجزائر ، الصحافة الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية ، المجتمع و السلطة في الجزائر خلال الحقبة الكولونيالية .
- تنويع مواضيع البحث التي لم يتم البحث فيها و مواصلة تناول المواضيع المرتبطة بالتاريخ الإجتماعي المحلي .
- تخصيص الدراسات لكل حقبة زمنية على حدا: قديم – وسيط من جهة أو حديث معاصر من جهة ثانية وفق مراحل تاريخية متكاملة.
- العمل على جمع المصادر و الوثائق المحلية الموزعة في البلديات و الدوائر و الولايات و المديريات و غيرها من الإدارات التي تشرف على الأرشيف.
- توجيه اهتمام الباحثين لموضوعات التاريخ الإجتماعي الاقتصادي و مناقشة مصادرها و وثائقها لتركها للدراسة و البحث .
- فتح مشروع ماستر حول صورة المجتمع الجزائري من خلال المصادر (المجتمع المحلي نموذجا) .
- و في اقتراح خاص له علاقة بالملتقى الدولي التاسع حول الثورة الجزائرية و هو تنظيم طبعة حول الذكرى الستين لاندلاع ثورة نوفمبر 1954 حول الكتابات الأكاديمية لحرب التحرير الجزائرية.

و ما تجدر الإشارة إليه أنه وعلى مدار يومي الملتقى لاحظنا إهتماما كبيرا من طرف الطلبة و خصوصا طلبة شعبة التاريخ حيث زادت المعلومات المقدمة من رصيدهم الفكري و المعرفي و الثقافي و هذا ما صرح به لنا كل من الطالبين بوزنتيش زكرياء و بوبكر كعوان سنة ثانية تخصص تاريخ .

La faculté de Technologie en collaboration avec le laboratoire LGCES et l'association femmes et sciences n'ont pas oublié de célébrer la journée mondiale de l'environnement 2014 par l'organisation de la 8éme CNPDI (conférence nationale sur la pollution et les déchets industriels).

Notant que, malgré les avancées remarquables de ces dernières décennies ,dans pratiquement les différents secteurs industriels. En terme d'efficacité écologique des procèdes de production, il reste beaucoup à faire, pour réduire fortement les émissions atmosphériques notamment, celles qui au changement climatiques: la pollution aquatique, la consommation de l'eau, d'énergie, et des substances toxiques, la quantité des déchets non recyclable.

En effet le CNPDI a permis aux chercheurs venant de différents universités et entreprises industriels de présenter leurs récentes recherches et études relatives à la pollution industrielle qui sont triées sous cinq thèmes:

. Traitement des effluent s industriels liquides

. Elimination, valorisation et traitement des déchets

. Traitements des influents industriels gazeux

. Impacte de la pollution industrielle sur la santé humaine et sur l'environnement

. Lois relatives à la protection de l'environnement.

ملتقى وطني حول :

الثنائية معتدي /معتدى عليه

ضمن إشكالية سوء معاملة الطفل في المجتمع الجزائري

يومي 06 و 07 ماي 2014

قصد معرفة مختلف أشكال سوء معاملة الطفل، و مختلف عوامل الخطر المرتبطة بالضحية و إعطاء ملمح لشخصية المعتدي ومعرفة أهم الإستراتيجيات الموظفة من طرف المعتدي للإيقاع بالضحية ، و آثار هذه الظاهرة على الضحية و المجتمع و كيفية التصدي لها ،بادر قسم علم النفس لجامعة 20 أوت 1955- سكيكدة و مخبر العنف و التربية على المواطنة لجامعة قسنطينة 2 إلى عقد ملتقى وطني حول ثنائية معتدي /معتدى عليه ضمن إشكالية سوء معاملة الطفل في المجتمع الجزائري ، يومي 06 و 07 ماي 2014 بالمكتبة المركزية .

و في شكل ثلاث جلسات علنية تم إلقاء أكثر من 15 مداخلة لأساتذة و باحثين و مختصين في الميدان جاءوا من مختلف الجامعات الجزائرية من المدية ، قسنطينة ، البليدة ، عنابة ،سطيف ، تلمسان ، بسكرة و سكيكدة وقد تمحورت المداخلات أساسا حول الضحية و عوامل الخطر ، ملمح شخصية المعتدي و استراتيجيات الإيقاع بالضحية ، و الحـــــلول و الإستراتيجيات الوقائية و العلاجية .

و في ختام الملتقى خرجت لجنة التوصيات ببيان جاء فيه أن الجزائر تسعى ضمن مسعاها للبحث عن الحلول للمشاكل التي تصادف مسارها الحضاري و لعل أهم هذه المشاكل سوء معاملة الطفل الذي يتعرض لكل أنواع المعاملات باعتبارها خرقا صارخا لحقوقه التي كفلتها له كل المنظمات الدولية و الوطنية ، ناهيك عن ديننا الحنيف ، فنجده يتعرض لمختلف الاعتداءات الجسدية النفسية الجنسية و الإقتصادية و غيرها ، تمارسها عليه الأسرة و المدرسة بل المجتمع

برمته و من هنا يتحتم علينا كأخصائيين و كأكاديميين كل في ميدانه كعلم النفس و القانون و الطب الشرعي ، الدين أثروا النقاش على مدار يومين كاملين أن لا نغطس رؤوسنا في الرمل بل نتخطى الظاهرة التي باتت تنخر في مجتمعنا و نواجهها بكل شجاعة و لعل هذه الشجاعة قد برزت من خلال أشغال الملتقى و الذي خرج بالتوصيات التالية :

1.إعداد الطفل للحياة كأفضل أسلوب للوقاية من سوء المعاملة و ذلك من خلال :

- تنمية الثقة بالنفس.
- تطوير القدرة على معالجة المشكلات .
- تعلم اتخاذ القرار.
- الوعي بالمواقف الخطيرة و القدرة على الاستجابة لها .

2.تأهيل المقبلين على الزواج من خلال وضع برامج إرشادية تؤطرها جمعيات دينية ثقافية و مؤسسات قانونية باعتبار أن الأسرة حامية العرض و هي المصدر .و من خلال حتمية الخضوع للردع القانوني فيما يخص العنف الزوجي ، ضرورة التكفل بالنساء المعنفات من خلال إنشاء مراكز إيواء تضمن حقوق المرأة المعنفة على المدى البعيد تكوين مختصين نفسانيين في مجال الإصغاء و الإرشاد .

3. تطبيق برامج إرشادية معرفية و سلوكية خاصة بالآباء المسيئين وذلك لتحقيق ما يلي:

- تعريف الآباء بالإساءة الجسدية بمختلف أشكالها .
- توضيح مفهوم الإهمال النفسي أي الدلالة المعنوية لهذا المفهوم .
- تصحيح بعض المعتقدات الخاطئة التي يتبناها المعتدي .

. ضرورة التأكيد على أن المعتدي يكون عادة ضمن المحيط القريب للضحية أي الأسرة، الجيران و المدرسة.

4.تطبيق برامج إرشادية جماعية خاصة بالأطفال الضحايا و ذلك من خلال :

- التفريغ الانفعالي عن طريق اللعب .
- تدريب الأطفال على الاسترخاء و العلاج عن طريق الفنون و التعبيرات الكتابية .

5.ضمان و تكوين أخصائيين نفسانيين في العلاجات النسقية باعتبار الأسرة النواة الأساسية للمجتمع بهدف تفادي مثل هذه الإشكالات . تكوين الأخصائيين النفسانيين الخبراء بالشراكة مع مصالح الطب الشرعي بهدف تقديم تقارير الخبرة النفسية السليمة . ضمان تكوين في علم النفس و علم الإجتماع لقضاة الأحداث .

6.تنمية ثقافة الوعي داخل المجتمع التي تعمل على كسر حاجز الصمت خاصة في أشكال الاعتداءات الجنسية و ضرورة التصريح بها بهدف حماية حقوق الطفل .

7.بناء برامج توعية بوسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة للحد من عمالة الأطفال التي تفشت في الآونة الأخيرة و أصبحت كشكل خاص من أشكال سوء المعاملة.

8.تشجيع الحوار داخل الأسرة من خلال تربية و تعويد الطفل على سرد كل ما يحدث له طيلة اليوم و بشكل مستمر مع ضرورة الإصغاء و التفهم له .

9.ضرورة نشر ثقافة التربية الجنسية داخل الأسرة و المدرسة و تأطيرها بما يتماشى مع نموه الفيزيولوجي و عمره العقلي .

10.ضرورة التكفل بالمعتدين بحد ذاتهم باعتبارهم كانوا ضحايا في وقت مضى.

11.ترقية التزام الجزائر في معاهداتها الدولية في مجال حماية و ترقية حقوق الطفل و ذلك بتعديل و سن تشريعات تحمي و تحترم المصالح الفضلى للطفل الجزائري .

12.إستخدام مقاربة هجينة إستباقية و وقائية هدفها حماية الطفل من العنف في إطار ثنائيتي المعتدي و المعتدى عليه و ذلك بتبني سياسات و تشريعات تحمي حقوق الطفل قبل و بعد حدوث الاعتداء .

13.إنشاء فرق تحقيق خاصة بشؤون الأحداث تكون بعيدة عن مظاهر الشرطة سواء في اللباس أو المعاملة أو المراكز حتى لا يشعر الطفل بأنه قد أصبح ضمن فئة المجرمين في سن مبكرة بالإضافة إلى تخصيص خط ساخن للتبليغ عن كل حالات سوء المعاملة .

و لعلّ أهم نقطتين أساسيتين قد خرج بهما الملتقى نذكرهما فيما يلي :

تأسيس مرصد وطني بالتعاون مع مخابر بحث وطنية لتقييم مختلف أشكال العنف و تقديم إحصائيات دقيقة عن هذه الظاهرة للتمكن من تصنيف مختلف أنواع الإساءة و بناء قاعدة سليمة لتقييم الأضرار النفسية للضحية و المعتدي على حد سواء .

و في الأخير و نظرا لأهمية هذا الموضوع و ما أثاره من نقاش ثري لقد خرج مجمل الباحثين المشاركين بالاتفاق على تنظيم ملتقى دولي حول العنف و سوء معاملة الأطفال ثنائية الفاعل و الذي وقع عليه الفعل.

دور الدفاع في النظام القضائي الجزائري في ظل قانون المحاماة الجديد

يومي 11 و 12 ماي 2014

اشرف الأستاذ الدكتور علي قوادرية رئيس الجامعة على افتتاح أشغال الملتقى الوطني الأول في كلية الحقوق و العلوم السياسية (بمرج الذيب) و الموسوم "**بدور الدفاع في النظام القضائي الجزائري في ظل قانون المحامات الجديد** " حيث بين الاساتذة المشاركون في اللقاء الدور الذي يلعبه المحامي في الدفاع عن حقوق الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية و القانون و للدفاع مكانة أساسية في النظام القضائي الجزائري فهو الشريك الساعي إلى تطبيق القانون وهو الضامن الذي يسهم في تحقيق العدالة ، وتعد مهنة المحاماة من أنبل وأقدم المهن حيث تقوم على منح المساعدة لأشخاص الطبيعيين و المعنويين في المطالبة بحقوقهم أمام مختلف الجهات القضائية. وقد سعى المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 10-11 و المتضمن تنظيم مهنة المحاماة إلى تفعيل دور المحامي فما مدى فعالية هذا القانون في الاستجابة لتطلعات المحامي والمتقاضي ومواجهة مختلف التحديات في ظل العولمة القانونية والقضائية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم اعتماد المحاور التالية:

المحور الأول: إطار المفاهيمي الأصول التاريخية لحق الدفاع - التعريف بحق الدفاع- مكانة المحامي في النظام القضائي .

المحور الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لمهنة المحاماة .

المحور الثالث: دور الدفاع أمام الجهات القضائية الإدارية والتأديبية .

المحور الرابع: أساليب ممارسة مهنة المحاماة.

المحور الخامس: آفاق ممارسة مهنة المحاماة في ظل العولمة القانونية والقضائية .

هذا و بين الأستاذ خضيرة نور الدين رئيس العلمية للملتقى أن ظهور المحامات في الجزائر والقوانين المختلفة التي حكمت هده المهنة و أساليب ممارسة مهنة المحاماة ، وهناك أساليب جديدة جاء بها قانون 13-07 كذلك المحامات أمام القضاء الدولي وهدا المحور ظهر الاهتمام به ماخرا حتى في الجامعات الجزائرية من خلال تدريس عدة مقاييس جديدة خاصة القانون الدولي الجنائي و يسعى هذا الملتقي و الاساتدة الباحثين المشاركين فيه إلى معرفة النقائص و الاقتراحات التي تقدم للجهات المختصة خاصة و أن

القانون ظهر مند فترة وجيزة و المجال التطبيقي العملي لم يبرز النقائص التي يحتويها .

الجلسة الأولى الافتتاحية للملتقى كانت بدايتها بمداخلة الأستاذ منصور رحماني عنوانها بدايات حق الدفاع و تطوره عبر العصور استعرض فيها التطور التاريخي عبر العصور لحق الدفاع و الذي اعتبره حق قديم قدم التاريخ فنجد السماريون و نجد البابليون و قدماء المصريين و الاغريق و في الماضي كان الانسان يدافع عن نفسه بطريقة طبيعية و عندما نبدأ بأول حضارة بها دولة قانونية وهي حضارة السماريون الذين ولدوا عام 5262 قبل الميلاد و من ابرز قانون وضعوه يشمل العلاقات التجارية و ينظم شكل القروض و تذكر العديد من المصادر أن مفهوم المحامات عرف مند القدم عند المصريين عندما كان الكهنة يكتبون المدكرات نيبتا عن الخصوم الذين لا يجدون القراءة والكتابة أيضا هناك الحضارة البابلية و شريعة الحمرابي و هو احد ملوكهم و عند الرومان في سنة 509 قبل الميلاد أعطوا الحق للمحامي بعد المساواة بين الاشراف و العامة و أسست أول نقابة عرفها التاريخ في تلك الفترة و قصة موسى عليه السلام المذكورة في القران و الذي قتل نفسا و تذكر بعض المصادر انه كان لبني إسرائيل بما يشبه القضاء اليوم لحل المشاكل بين المتخاصمين و هناك أية كريمة في القران الكريم تدل على ان الدفاع كان في عهد الدولة الاسلامية القديمة قوله تعالى " إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولاتكن من الخائنين خصيما" ولا يجوز الدفاع عن الظالم إن كان على باطل لأنه أكل لأموال الناس بالباطل و أن لا يقبل المحامي الوكالة إلا ادا موكله على حق و قدم في الملتقى أكثر من 20 مداخلة تناول فيها الاساتدة مختلف محاوره فمن دور المحامي أمام قضاء الأحداث للاستاد عبادة سيف إلى مداخلة العولمة نعمة أو نقمة على المحامي و علاقة المحامي بالمؤسسة العقابية و حق الدفاع كضمانة قانونية لتأديب المحضر القضائي و مداخلة القانون الدولي و استقلالية المحامين للاستاد بوصلصال نور الدين عميد الكلية و مد خلة الأستاذ حداد سعد بعنوان دور الدفاع في الأحكام القضائية الذي طرح إشكالية دور المحامي ودور الدفاع في الحكم القضائي وارتكز طرحه في ثلاث نقاط أساسية الأولى دور الدفاع من حيث الشكل والثانية دور الدفاع في الحكم من حيث الموضوع أما الثالثة فتتمثل في دور الدفاع في تحقيق مشروعية الأحكام القضائية و إذا تفقدنا نصوص القانون أو العدالة في الجزائر نجد النصوص المتفرقة تفرض وجوبية المحامي في مختلف القضايا إذا قارنا حجم هذه النصوص يظهر أنها تشكل نسبة كبيرة جدا كان في القانون القديم المحامي ملزم أمام المحكمة العليا بكل غرفها بما فيها الغرفة الإدارية لكن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية احدث فعلا ثورة حقيقية و تطور ملحوظ في الدفاع و يجب للمحامي أن يكون جدي في العمل و إن يجد الأدلة التي تقنع الآخرين ويقدم الأدلة المشروعة و المحامي يساهم في تسبيب الدفوع و يجبر القاضي على الخضوع للنص القانوني و هذا هو دور الدفاع الذي يطلع عن القانون والمحامي يدافع حتى عن القاتل و السارق و المجرم وهذا حق للمواطن لكن بوسائل مشروعة و ندافع عليه بالقانون و بأدلة مشروعة و المحامي ليس خصم للقاضي بل هو مساعد له .

مداخلة مكانة المحامي في النظام القضائي للاستادة قدة حبيبة بينت من خلالها دور المحامي باعتبارها مهنة حرة و مستقلة تساهم لجنة المحامات في احترام حقوق المواطنين وحرياتهم و كدا تحقيق العدالة و الاستشارة القانونية للافراد امام القضاء للتحقيق العدل تكمل دور القاضي وحماية حقوقهم و بتالي تترابط مهنة المحامي مع السلطة القضائية ثم ختمة الاستادذة مداخلتها بالقول ان المحامات الى جانب القضاء و الدعاء العام يمارسان اليات الرقابة و رفض التجاوزات و حماية حقوقهم الدستورية والرقابة مهمة جدا خاصة في دول العالم الثالث لأنها لا تتمتع بلمرونة الكافية بحرية ابداء و التعبير عن الرأي و الرأي لأخر و دلك أدى إلى تخلف شديد في التفكير و فقدان المواطن الحق الإحساس بحقوقه و دور المحامي باعتباره متخصص في القوانين و مطلعا على الأحكام الدساتير يكون بوصفه لا بدور كافي و يستطيع إقامة الدعوة بخرق القانون .

ملتقى وطني حول التراث و الرقمنة
التحديات الراهنة و أفاق المستقبل
يومي : 07 /08 ماي 2014

احتضن قصر الثقافة و الفنون لولاية سكيكدة على مدار يومين كاملين أيام 07 و 08 ماي 2014 ملتقى وطني حول الرقمنة و التراث بمساهمت مخبر البحوث و الدراسات الاجتماعية لجامعة 20 اوث 1955 وقد كان اللقاء منبرا لنقاش الأساتذة و الباحثين في مختلف التخصصات حول ماهية التراث ودوره في الحفاظ على خصوصية الثقافة الوطنية الأصيلة حيث تتعاظم الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دراسات أكثر منهجية للتراث، و لتحليل أكثر ملموسية لعناصره و مكوناته باعتباره ثقافة متناقلة بين الأجيال بما تتضمنه من أفكار وفلسفات و عادات و تقاليد و رؤى وجماليات و أذواق و لا ريب أن تاريخ تراث ما، يشكل جزء لا يتجزأ من كيانه الحاضر، و مؤشرا لما سيكون عليه في المستقبل، كما أن تفهم هذا التاريخ، يكون بعدا معرفيا له قيمته و إسهامه البارز في التفسير و التحليل و التنبؤ بسيرورات و تشكلات هذا التراث، خاصة إذا علمنا أن الغاية منه، ما هو إلا تخطيط للمستقبل. فتاريخ الأمم و الحضارات يتشكل مما لديها من تراث فكري و حضاري تراكم عبر مراحل تطور هذه الأمم .

و في ضوء هذه الحقيقة؛ فإن ارتباط التراث بالمخزون الحضاري؛ يتطلب الفهم العميق له و المعرفة الواعية بمكوناته، فضلا عن القدرة على استشراف المستقبل، و متابعة احتمالاته و إمكاناته اللانهائية، و تحدياته. ذلك أنه إلى جانب ما يلقيه هذا الفهم من أضواء على مسيرة التراث وعلى البناء المتغير للمجتمع؛ فإنه يساعد على مواكبة عصر العولمة و التحولات العاصفة في وسائل الاتصال، و تكنولوجيا المعلومات.

و من هنا تأتي ضرورة الحفاظ على التراث باستغلال التكنولوجيا الحديثة، و رقمنته؛ لأن التواجد في البيئة الرقمية، أصبح ضرورة من ضرورات العصر. و لا غرور، إذن، أن يحدث النشر الإلكتروني تطورا هاما على صعيد الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، استرجاعها و استعمالها ناهيك عن ما للقيمة التجارية للمنتوج الثقافي و الربط المزدوج بين ما هو اقتصادي مولد للثروة و الشغل، و ما هو ثقافي مصدر للقيم و المفاهيم و الهوية.و من هذه الزاوية، تتجسد الحاجة الملحة إلى نشر التراث إلكترونيا أصبح بالفعل ضرورة علمية و عملية في عصر المعلومات.

و أي كان الأمر؛ فإن الشواهد الواقعية، تؤكد ضرورة الجرد الأثري، و تصنيف التراث و رقمنته للمحافظة عليه و نقله و تبادله، و كذا لمواجهة الثقافة الكونية التي تهدد الخصوصيات التاريخية، و مآلات تراثها و تحدياته.

لذا أصبح لزاما علينا أن نستفيد من الانتشار السريع للتقنيات الحديثة، في خدمة التراث و العمل على نشره لمواجهة التحديات الراهنة و التفاوض مع المستقبل. و هذا لا يتأتى، بطبيعة الحال، إلا من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ما هو التراث؟ و كيف نفهمه، ما دلالته و أبعاده؟. كيف يتم جرده و تصنيفه و رقمنته، و استخدامه بطريقة عقلانية و رشيدة، من أجل ولوج مجتمع المعرفة و مواكبة التحولات المتسارعة في شتى مناحي الحياة.

تلك هي التساؤلات الرئيسية التي دار حولها الحوار في الملتقى الوطني حول**"التراث و الرقمنة"** و كانت محاوره كالتالي /

أولا - التراث: الجرد، التصنيف، الأبعاد و الدلالات.

ثانيا - الرقمنة و الحفاظ على التراث و تداوله.

ثالثا - الثقافة الكونية و الخصوصيات الثقافية، و مآلات التراث وتحدياته.

رابعا - العناية بالتراث و تخطيط المستقبل.

و من خلال هته المحاور قدم الاساتذة المشاركون في اللقاء جملة من المداخلات القيمة التي اختلفت في عناوينها و مضامينها فالبرفسور نور الدين بومهرة قدم لنا قراءات معاصرة للتراث على ضوء أسئلة الحاضر و علاقة رقمنة التراث بالذاكرة للاستاذة ليلى العرباوي و مداخلة التراث الجزائري بين إرهاصات التاريخ و تحديات العولمة و نقد المأثورات الشعبية في ولاية سكيكدة للدكتور عبد القادر نطور و التراث المحلي لمنطقة سكيكدة للاستاذ توفيق الصالحي ، اما الاستاذ الطيب صيد مداخلته كانت

من منطلق علم الاجتماع و ترتكز على الشباب الجزائري و العولمة في إطار نظرية محدثة تسمى نظرية المثاقفة و الإشكالية الأساسية التي حاول طرحها التحول من طرح إشكالية ثقافة التراث إلى إشكالية رقمنة التراث فلا يمر أي تجديد ثقافي إلا عن طريق الشباب و يعتبر عنصر أساسي في التحول وفهم الثقافة لذلك ربط الشباب بالثقافة لا يمر إلا بالرقمنة و الشباب الجزائري اليوم يختلف عن الشباب الجزائري قديما و بتالي موقفه من التراث و الثقافة تغيير في تعامله مع الثقافة و المجتمع الجزائري للأسف لا يزال يسير متأخرا و مجال الرقمنة لا يجب أن يكون كمالي وعلى المؤسسات إدخال الرقمنة و الانترنيت ليست حكرا على طبقة معينة بإضافة إلى إقحام الجامعة في عالم الرقمنة ولمادا لا نمنح الشباب قيادة الرقمنة سيتقنها لانه هو وحده القادر على التحكم في الانترنيث و التكنولوجيا الحديثة .

و اختتم الملتقى بجملة من التوصيات الهامة موجهة بالدرجة الأولى للقائمين على القطاع الثقافي خاصة في ولاية سكيكدة و من بين التوصيات المقترحة ما يلي/

- العمل على تشجيع الدراسات و البحوث الجامعية في ميدان التراث الأثري و التاريخ المحلي .
- فتح مختلف المعالم و المواقع الأثرية و التاريخية التي تتوفر عليها ولاية سكيكدة أمام الطلبة و الباحثين .
- إعادة الاعتبار للموروث الحضاري للولاية .
- تثمين البحث من اجل الغوص في أعماق تاريخ المنطقة .
- الاهتمام بأعمال الصيانة و حفظ عمليات الترميم .
- ضرورة المحافظة على التراث التاريخي الذي تزخر به سكيكدة و نواحيها .
- خلق ثقافة المحافظة على التراث بإشراك وساءل الإعلام التي تلعب دورا في التحسيس بأهميتها لدى السكان .
- ضرورة المحافظة على تراث مدينة الكولونيالي من خلال ما يمثله من ذاكرة حية للمجتمع المحلي .
- إثارة اهتمام المواطنين للمحافظة و حماية تراث تلمسان بالتوازي مع التطبيق الصارم للقوانين المعمول بها و المساهمة في حماية التراث التاريخي .
- تكثيف اللقاءات العلمية الوطنية و الدولية لتبادل التجارب و المعلومات حول طرق المحافظة على التراث و إعادة دراسات و مخططات للمحافظة على أثار المنطقة .

الشروع في انجاز شبكة معلوماتية ستسمح بتسيير كامل المعطيات و المعلومات المتعلقة بالتراث الثقافي الوطني من اجل جرد و إحصاء جميع المواقع الأثرية في بنك معلومات .

الملتقى الوطني الأول حول
" النقل البحري للبضائع "

سلسلة المسؤوليات
يومي : 20 /21 ماي 2014

تحت إشراف مدير جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة الأستاذ الدكتور علي قوادرية ، نظمت كلية الحقوق و العلوم السياسية و مخبر النقل البحري و الموانئ التابع للكلية الملتقى الوطني الأول حول : " النقل البحري للبضائع " ، سلسلة المسؤوليات، و ذلك يومي : 20 و21 ماي 2014 بمقر الكلية بمرج الديب.

على مدار يومين عرفت أشغال الملتقى إلقاء أكثر من 20 مداخلة لأساتذة و باحثين جاءوا من مختلف جامعات الوطن من : جامعة باتنة ، جامعة وهران ، جامعة سعيدة ، جامعة تلمسان، جامعة تيزي وزو ، جامعة خنشلة بالإضافة إلى جامعة سكيكدة .

الأوراق العلمية الملقاة خلال هذا الموعد العلمي صبت جلها ضمن المحاور الأربعة المحددة من طرف اللجنة العلمية للملتقى و التي جاءت على النحو التالي:

المحور الأول : عقد النقل البحري للبضائع : خصائصه ، مصادره ، والقانون المطبق عليه .

المحور الثاني : المسؤولية قبل تنفيذ النقل البحري للبضائع : الناقل ، الشاحن ، مؤجر السفينة ...إلخ .

المحور الثالث : المسؤولية خلال تنفيذ النقل البحري للبضائع :

أ- مبدأ مسؤولية النقل البحري : الأساس و المدة .

ب- نطاق مسؤولية الناقل البحري : القرينة و الحدود .

المحور الرابع : المسؤولية بعد تنفيذ النقل البحري للبضائع :

. مسؤولية الناقل البحري نفسه .

. مسؤولية مقاول المناولة .

و في ختام الملتقى خلصت لجنة التوصيات إلى مايلي :

1. تكثيف الدراسات المتعلقة بالقانون البحري ، الموانئ و النقل البحري .
2. تعديل القانون البحري لما يواكب التطورات و المواثيق الدولية .
3. الإهتمام بالخبراء في الميدان البحري و تسهيل العمل القضائي و تحكيمه .
4. تدريس القانون البحري في مرحلة الليسانس و فتح تخصصات في القانون البحري مع إيجاد آليات للتنسيق ما بين الجهات الأكاديمية و الجهات القائمة بالأعمال.
5. استحداث أقطاب قضائية متخصصة في المنازعات المتعلقة بالقانون البحري و التحكيم البحري.
6. السعي إلى وضع تشريع وطني للنقل المتعدد الوسائط لتحديد الأحكام المتعلقة بالتزامات و مسؤوليات كل من متعهد النقل و المرسل مع تطبيق الفكر اللوجستيكي الحديث .
7. إنشاء لجنة وطنية لتطوير التجارة و النقل يشارك فيها أساتذة و باحثين و محامين في هذا المجال إضافة إلى المتعاملين الاقتصاديين و غرف التجارة من أجل تحديد الممارسات و قوانين النقل البحري و التجارة و مراجعة القوانين و قرارات النقل المنظمة للعمل بقطاع النقل البحري في الجزائر.
8. تدشين موقع إلكتروني لتوعية الفاعلين في القطاع و إعطاءهم المعلومة و تقريبها للمتعاملين الجزائريين فيما يخص المستجدات الدولية و الإقليمية التي تهم قطاع النقل.
9. إصدار مجلة دورية حول قطاع النقل البحري تحت إشراف مختصين و باحثين في هذا المجال.

الطاقم الإداري لجامعة 20 أوت وعلى رأسهم المدير في وقفة تضامنية مع إخواننا في غزة